

دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية المعدة لتحديد وعاء ضريبة الدخل

(دراسة في قسم الشركات لمديرية ضريبة الدخل / اربيل)

م. بارزان علي خضر خوشناو
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين

The role of auditing committees in increasing the credibility
of financial reports prepared for identifying the base income
tax,(Study at the Department of the Directorate of corporate
income tax / Erbil)

**Lec. Barzan Ali Khuther khushnaw
Salahaddin Uni./ College of Admin. and Econ.**

المستخلص:

تحظى لجان التدقيق باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمة المالية الحالية إذ أصبحت حقولاً خصباً للبحث والدراسة ومن أجل ذلك كانت الحاجة ماسة لقيام ببحث يربط العلاقة بين الوعاء الضريبي ولجان التدقيق للإفاده من إيجابياتها المتعددة، إذ تساعد لجان التدقيق في

القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالمنظمة سواء

:أكاديمياً أم خارجياً، ومن بين تلك الفئات سلطة المالية. ويعنى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف منها

1- الاستفادة من تطبيق قواعد لجان التدقيق في منظمات الاعمال عن طريق آليات لجنة لتحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.

2- تأكيد على ضرورة التفاعل بين لجنة التدقيق ونظام الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي باعتبارها حلقة وصل بينهما.

3- معرفة أثر تطبيق إجراءات لجنة التدقيق في مصداقية التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المالية المقدمة إلى السلطة المالية لتحديد الوعاء الضريبي.

الكلمات الاستدلالية: لجان المراجعة ، مصداقية التقارير المالية ، الوعاء الضريبي.

Abstract:

The Audit Committee has the great concern from the international and regional, institutions and organizations especially after the current financial crisis. It became a fertile field for research and study.

So an urgent need was to do research links the relationship between taxes and The Audit Committee to take advantage of Its multiple positives because The Audit Committee helps in the elimination of the conflict, to achieve harmony and balance between the interests of different groups interested in the company whether from within or from outside, financial authority is one of the these categories.

The aim of this research is to achieve a set of objectives including:

- 1- benefit from the application of the rules of audit committees in business organizations through the mechanisms of the Commission to improve the accounting information contained in financial reports.
- 2- confirm the need for interaction between the audit committee and the internal control system, external auditor as a link between them.
- 3- know the effect of the application of the Audit Committee in the credibility of the financial reporting procedures and to enhance confidence in the financial reports submitted to the financial power to determine the tax base.

Keyword: Audit committees ,credibility of financial reporting, the taxbase.

المقدمة:

أدت الفضائح المالية لمنظمات الأعمال وما نتج عنها من إفلاس وانهيار إلى فقدان ثقة غالبية المجتمع بالبيانات والمعلومات المحاسبية لمعظم المنظمات، ولفت ذلك أنظار واهتمام المستثمرين، والمشرعين، والمنظمات المهنية، والباحثين من خلال الدراسات التي خلصت إلى الأسباب الرئيسة تعود إلى افتقار إداراتها إلى الممارسات السليمة لكل من الإجراءات الإدارية والتخطيم والرقابة والإشراف الفعال بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعية، والالتزام بالأنظمة الداخلية والقوانين المنظمة لشئون أعمالها من جانب، ومن جانب آخر نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق مبادئ المحاسبة التي تحقق الإفصاح والشفافية، ونتج عن ذلك زيادة انعدام ثقة المستخدمين بالتقارير المالية، وإظهار نتيجة أعمالها والمركز المالي لمنظمة الأعمال بصورة عادلة وسليمة، كان لا بد من تشكيل لجان التدقيق والتي تتكون من أعضاء غير التنفيذيين، التي تنصب مهمتهم على الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية لضمان مصداقيتها، وتقويم نظام الرقابة الداخلية، وتضييق النطاق بين مراقب الحسابات والإدارة التنفيذية لمنظمات الأعمال.

ومن بين الجهات المستفيدة من تطبيق منهج لجان التدقيق لمنظمات الأعمال هي السلطة المالية، لاعتمادها على التقارير المالية المقدمة من قبل المكلفين للوصول إلى وعاء ضريبي عادل وسلام، عن طريق ما تحتويه تلك التقارير إلى تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية للمعلومات الواردة فيها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما تتبناه لجان التدقيق من إجراءات التدقيق والإشراف على المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية لكي تُعتمد من قبل السلطة المالية لتحديد الوعاء الضريبي. وعليه سيتم استعراض فكرة الدراسة عن طريق المحاور الآتية:

المحور الأول: منهجية البحث.

المحور الثاني: الإطار النظري للجان التدقيق والوعاء الضريبي.

المحور الثالث: الإطار التطبيقي للبحث.

منهجية البحث: المحور الأول

مشكلة البحث: أولاً

تعاني منظمات الأعمال العاملة في إقليم كوردستان من تفعيل دور لجان التدقيق، وعبر التركيز على الدور الذي تمارسه تلك اللجان من دراسة وتقدير نظم الرقابة الداخلية ودورها في تدعيم وظيفة التدقيق الداخلي للقيام بالمهام المتعلقة بتقييم السياسات والإجراءات المحاسبية والمالية في المنظمة، ودعم المدقق الخارجي للقيام بمهامه المتعلقة بالتقارير المالية عن طريق تعزيز استقلاليته مما يساهم في زيادة الثقة

بالتقارير المالية من قبل المستخدمين، ومن بينها السلطة المالية، نتيجة لذلك عدم الأخذ بغالبية التقارير المالية المعدة للتحاسب الضريبي من قبل مديرية ضريبة الدخل /أربيل والمقدمة من قبل المكلفين المشمولين بالالتزام الضريبي على وفق قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 المعدل ، وذلك لعدم توافر الشفافية والوضوح في المعلومات الواردة في تلك التقارير وبشكل تساهم في ازدياد عدم قناعة السلطة المالية بالربح المحاسبي المعلن والمفصح عنه لعرض إجراءات التحاسب الضريبي.

أهمية البحث: ثانياً

تأتي أهمية البحث وبصفة أساسية من توفير دليل عملي عن لجان التدقيق لمنظمات ١ لأعمال العاملة في إقليم كوردستان والتي تساهم بدورها في زيادة مصداقية التقارير، للاستفادة منها في:

- 1- بيان المقصود بلجان التدقيق ودورها في زيادة مصداقية التقارير المالية.
- 2- قياس ثقة الجهات ذات العلاقة المستخدمة للمعلومات المحاسبية، ومنها السلطة المالية في التقارير المالية لتحديد الالتزام الضريبي.
- 3- تفعيل العلاقة بين لجنة التدقيق والمراقبة الداخلية، والمراقبة المحايدة، الأمر الذي يزيد من ثقة ومصداقية التقارير المالية.
- 4- استطلاع رأي عينة المبحوثين في منظمات الاعمال العاملة في إقليم كوردستان حول لجان التدقيق للتحقق من الصالحيات والمحددات التي يمكن استخدامها لتحقيق زيادة مصداقية التقارير المالية.

أهداف البحث: ثالثاً

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين مبادئ لجان التدقيق وتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي في إطار التطبيق المتمامي لإجراءات لجان التدقيق، وينبع من الهدف الأساسي للبحث، الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- توضيح مفهوم لجان التدقيق وبيان أهمية تطبيقه في منظمات الاعمال.
- 2- الاستفادة من تطبيق قواعد لجان التدقيق في منظمات الاعمال عن طريق آليات لجنة لتحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.
- 3- تأكيد ضرورة التفاعل بين لجنة التدقيق ونظام الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي باعتبارها حلقة وصل بينهما.
- 4- معرفة أثر تطبيق إجراءات لجنة التدقيق في مصداقية التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المالية المقدمة إلى السلطة المالية لتحديد الوعاء الضريبي.

فرضية البحث: رابعاً

إن تفعيل منظومة لجان التدقيق في منظمات الاعمال العاملة في إقليم كوردستان /العراق يؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة للسلطة المالية ومن ثم تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل وسلامي، ويشتق منه الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإجراءات لجان التدقيق على مصداقية التقارير المالية والتحاسب الضريبي.
- 2- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لإجراءات لجان التدقيق على مصداقية التقارير المالية والتحاسب الضريبي.

عينة البحث: خامساً

تستدعي متطلبات الدراسة أن نتعرف على عينة البحث لأنها تمثل الخطوة الأولى الأساس الذي تستند إليه الدراسة وحسب طبيعة مشكلة البحث والهدف منها، والتي تمثل:

- مراقبو الحسابات: عدد من مراقبى الحسابات باعتبارهم المعينين بتدقيق حسابات منظمات الاعمال والمشرفين بنظام مسک الدفاتر التجارية.
- المكلفين (منظمات الاعمال) : عدد من العاملين في منظمات الاعمال لاسيما في قسمى المالية والتدقيق وبعض مديرى الأقسام، ومديريها المفوضين، باعتبارهم مسؤولين عن إعداد التقارير المالية.
- السلطة المالية: ومنهم المخمنين والمدققين في قسم الشركات في مديرية ضريبة الدخل /أربيل.

المحور الثاني/ الإطار النظري للجان التدقيق ووعاء ضريبة الدخل

تركز منظومة لجان التدقيق على الإفصاح والشفافية في إعداد القوائم المالية وضمان حقوق المساهمين وعلى تحقيق العدالة الكافية لأطراف المستفيدة من القوائم المالية، والتي جاءت لخدمة الأطراف التي تتعامل مع منظمات الاعمال كافة ومنها السلطة المالية، ويتم تناول الفقرات الآتية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للجان التدقيق

باتت الحاجة ملحة إلى لجان المراجعة في منظمات الاعمال العراقية نظراً لحاجة بيئة الرقابة والمراجعة إليها، وذلك لحماية مصالح المستثمرين وذات العلاقة مع تلك المنظمات، ولتدعم الهيكل الرقابي

لها، ومن أجل مواجهة احتمالات الخل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي، فإن إدارة الشركة يهمها أن تتم عملية المراجعة المالية وفقاً لمعايير محددة لكي يتم إضفاء الثقة على القوائم المالية التي تتضمن نتاج عمل الإدارة والوفاء بمسؤولياتها المالية، لذلك فإن من مصلحتها على المدى الطويل أن تتم المراجعة بكل كفاءة وموضوعية، كما أن المراجع الخارجي يهمه على المدى الطويل أن تتم عملية المراجعة بموضوعية و أن يحافظ على تطبيق معايير المراجعة بما يحقق إخلاء مسؤوليته، كما أن كافة المستفيدين من عمل المراجعة بصفتهم متذدي قرارات اقتصادية يهمهم أن تتم عملية المراجعة بموضوعية، وذلك للتأكد من مصداقية القوائم المالية التي يبنون قراراتهم عليها.

إذا أمعنا النظر ملياً في بيئه الأعمال العراقية بشكل عام وإقليم كورستان بشكل خاص لأفينا أن هناك عده عوامل تفرض الاهتمام بفكرة لجان المراجعة، والالتزام بتطبيقها في منظمات الأعمال، ومن أهم هذه العوامل التطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، وتعاظم أهمية تلك المنظمات.

1- مفهوم لجان التدقيق

تعد لجنة التدقيق إحدى اللجان الرئيسة لمجلس الإدارة بوصفها تطوير لعملية التدقيق، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين (العناتي، 2005، 69). وعليه فان لجان التدقيق كونها عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من الأشخاص مختارين من بين أعضاء مجلس إدارة منظمة، وت تكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لسبعة أعضاء، ويتم ذلك أحد أعضائها على الأقل خلفية (Arens et.al, 2010, p84)، من مجلس الإدارة غير التنفيذيين (Andrew & Goddard, 2000, 362)، لذا تكون مسؤولية اللجنة على أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل منظمة الأعمال (سليمان، 2006، 143)، ويمكن القول بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من يمتلكون بالخبرة والكفاءة المحاسبية والمالية، على أن تهتم بفحص إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعةها والتتأكد من فاعليتها، وكذلك فحص السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد التقارير المالية، وفحص أعمال المراجعة الداخلية وتقويمها، وتقدير أداء المراجع الخارجي واقتراح تعينه وتحديد أتعابه ودعم استقلاليته (العوده الله، 2010، ص20)، و تقوم بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، وبالتالي فهي واحدة من العناصر الرئيسة في هيكل حوكمة الشركات والتي لذا تعد واحدة من أدوات المتابعة (Ismail et al, 2011, p23)تساعد على مراقبة الإدارة ورصدها (الأساسية والتي تم إعدادها لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لتقدير أداء المديرين التنفيذيين، وفي تعريف آخر لها كونها لجنة مكونة في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة

ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها، كما تمتلك اللجنة السلطة الكافية ل القيام بمهامها، وتقوم بمهام عديدة أهمها: دراسة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، كما أنها تعمل ك وسيط بين المدقق الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن مهامها أيضاً تعين المراجع الخارجي وفحص خطة ونتائج التدقيق، ودراسة نظام الرقابة الداخلي (Goddard and Masters, 2000,p358).

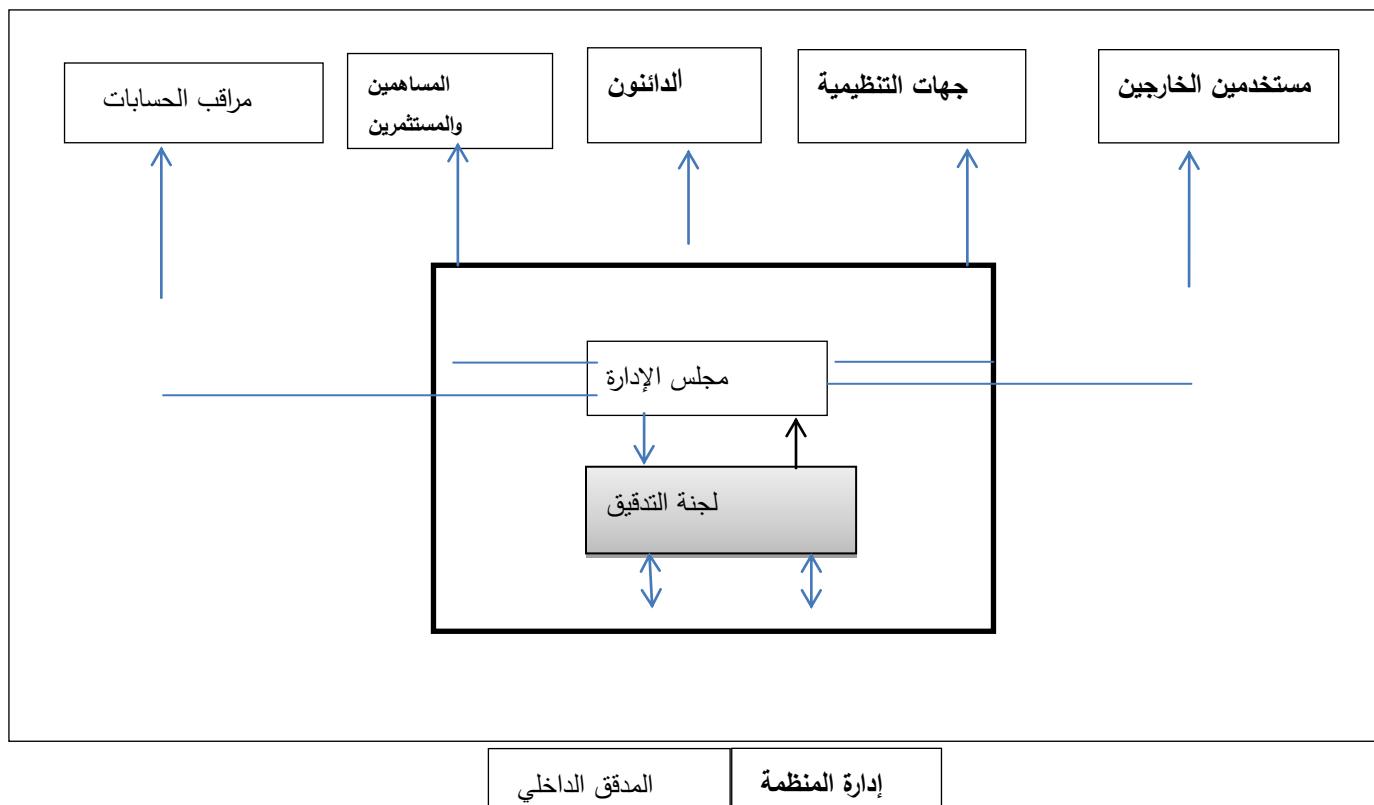
ويرى الباحث أن لجان التدقيق كونها امتداد لإجراءات الرقابة الداخلية لمنظمة الأعمال والمكونة من عدد من أشخاص مختارين من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، تسعى إلى سد ثغرات إجراءات التدقيق الداخلي عن طريق مراجعة سلامة وأسس المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة في منظمة الاعمال في القوائم المالية وتعزيز استقلالية مراقب الحسابات بهدف زيادة مصداقية تلك القوائم وجودة المعلومات الواردة فيها لمستخدميها على أن يكون أحد أعضائها ذو دراية كافية بالأمور المالية والمحاسبية.

2- أهمية لجان التدقيق:

تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال الدور الذي تتتبناه بين الأطراف ذات العلاقة مع اللجنة ويمكن توضيح تلك الأهمية بشكل (1) الآتي:

شكل رقم (1)

العلاقة بين لجنة التدقيق ومستخدمي المعلومات المحاسبية



(المصدر: Ratsula , Olli-Pekka, 2010:9)

وبحسب سـس ، دـن جـب سـيـن سـر سـ وصل بـن الأطراف ذات العلاقة في المنظمة ومعها من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الذي عن طريقه يتم تزويد مجلس الإدارة بالبيانات والمعلومات المحاسبية المدققة ، والذي بدوره يتم تزويد الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات بهدف اتخاذ مختلف القرارات،لذا فإن لجنة التدقيق كونها لجنة فرعية في المجلس "تساعد مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الرقابة على إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، عملية التدقيق، لرصد الامتنال للقوانين ودعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي Sawyeret al, 1328Sawyeret al, 2003 ،اللائحة ومدونة قواعد السلوك" (2003) يتم تدقيقها لضمان أمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم (أحمد، 2011)،لذلك فان مهام لجنة التدقيق تتمركز في مجرد تصرف بصفة استشارية عن طريق وضع توصيات إلى مجلس الإدارة وبذلك لا تفترض صنع القرار (Braiotta, 2004, 30.)

أ- أهمية لجان التدقيق بالنسبة لمجلس الإدارة

تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتوقعة منها،والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، ومن بينها مجلس الإدارة،لذا فإن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، ولاسيما فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، والإجراءات المتعلقة بإعداد القوائم المالية(Sليمان،2006،144-148.).

ب- أهمية لجان التدقيق بالنسبة للمدقق الداخلي

تتمثل أهمية لجان التدقيق بالنسبة لوظيفة التدقيق الداخلي عن طريق المهام التي تؤديها والتي تتمثل في (دحوح،2008،270):

- 1- تقييم فاعلية التدقيق الداخلي وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية،وانه يتم وفق معايير الأداء المهني.
- 2- متابعة اللائح والأنظمة المتعلقة بمهام التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
- 3- فحص استراتيجية أداء التدقيق الداخلي والخطة السنوية والموافقة عليها.
- 4- تدعيم استقلالية التدقيق الداخلي عن طريق تعين مدير التدقيق وعزله، والتأكد من انه يتمتع بالصفات الكافية لمباشرة مهامه.

ت - أهمية لجان التدقيق بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية

إن إنشاء لجان التدقيق داخل منظمات الاعمال يؤدي إلى زيادة الاعتماد والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها منظمات الاعمال، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف (أن منظمات الاعمال التي بها لجنة Steven & Mason, 2007, p57) الخارجية في تلك التقارير. يرى التدقيق حدث بها انخفاض نسبي في معدل التصرفات المالية غير القانونية من جهة، ومن جهة أخرى كونها إحدى الضوابط الأساسية (المانعة) لحدوث الأخطاء وذلك لكونها حلقة وصل بين مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، وبالتالي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها منظمات الاعمال، مما يساعد إلى زيادة ثقة ومصداقية المستخدمين لتلك التقارير (الصوصي، 2012، 32).

3 - أهداف لجنة التدقيق:

يمكن للجان التدقيق تحقيق الأهداف الآتية (السيوطى، 2006، ص 58-59):

أ- منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية، وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الوحدة الاقتصادية تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق، مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.

ب- ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.

ت- التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة العمليات التشغيلية وفاعليتها.

ث- التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.

ج- التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.

ح- العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة . كأدلة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تذمر أو شكاوى تؤثر في أعمال الوحدة الاقتصادية بشكل عام.

خ- الاهتمام بسمعة الوحدة الاقتصادية والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.

د- التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

ثانياً: الوعاء الضريبي مفهوم وطرق تقديره

1- مفهوم الوعاء الضريبي

يعرف الوعاء الضريبي بأنه المبلغ الذي تقوم الإدارة التنفيذية للضرائب (السلطة المالية) بتحديد الضريبة المستحقة الدفع عنه، أو انه المال الذي يحصل عليه الشخص سواء أكان طبيعياً أم معنوياً طبقاً

لأوضاع نص عليها القانون الضريبي بعد خصم التكاليف والإعفاءات التي يقرها القانون (الزييدي، 2008، 23)، وأما ما يخص وعاء ضريبة الدخل في التشريع العراقي وفق قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 المعدل فهو "الإيراد الصافي للمكلف الذي يحصل عليه من المصادر المبينة في المادة الثانية من القانون" (المادة الأولى، فقرة 2، قانون 113 ضريبة الدخل) كما وانه تم تعريفه بأنه: "الإيراد الصافي للمكلف من مصادر الدخل مخصوصاً منه النفقات والإعفاءات والسماحات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 المعدل" وعليه يشمل الوعاء الضريبي الجوانب الآتية:

- أ- اختيار أساس فرض الضريبة: أي الشيء الذي يتم إخضاعه للضريبة، هل هو افراد، الثروة، الدخل، النشاط أو المنتج؟ ومن ثم يعبر عن العنصر الاقتصادي الذي يخضع للضريبة ومنه يستمد مصدره بشكل مباشر أو غير مباشر (قدي، 2011، 45).
- ب- تحديد مناسبة فرض الضريبة أو واقعية منشئية الضريبة والتي يمكن تعريفها بأنها الظرف أو العمل المادي الذي يتربّب القانون على وقوعه استحقاق الضريبة (البطريق، 2003، 64).
- ج- تحديد المادة الخاضعة للضريبة: وهذا من خلال التعريف على حدود المادة باستبعاد مايسمح القانون باستبعاده حتى لا تخضع للضريبة، بمعنى آخر تقدير المادة الخاضعة للضريبة كمياً تمهيداً لحساب مبلغ الضريبة (قدي، 2011، 47).

2- طرق تقدير الوعاء الضريبي

لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة على المكلف لابد من تحديد وعاء الضريبة الخاضع بما يتلائم مع مصلحة الدولة ومصلحة المجتمع والمكلف، وعليه يمكن تعريفه على انه "ذلك العنصر من عناصر النظام الضريبي الذي يختص بتنفيذ أحكام التشريع الضريبي" (أمين، 2000، 50)، ولتحديد مقدار الضريبة واجبة الدفع هناك طريقتان رئستان:

الطريقة الأولى لتقدير بواسطة الإدارة الضريبية وهي:

إما أن تكون عن طريق التقدير الإداري المباشر والتي تعتمد على الإقرار المقدم من قبل المكلف نفسه وذلك عن طريق تقديم بيانات تفصيلية عن الوعاء الضريبي مدعوماً بالوثائق والمستندات (طاقة والعزاوي، 2010، 108)، أو تكون عن طريق التقدير الجزافي التي تعتمد على أساس مظاهر الخارجية يسهل التعرف عليها ويمكن أن يستخلص من وجودها وكميتها ومقدار دخل المكلف الخاضع للضريبة، مثل عدد الخدم أو عدد النوافذ والأبواب في مسكن المكلف أو القيمة الإيجارية أو عدد وسائل النقل (الجلجاوي والعنكبي، 2014، 72).

التقدير بواسطة المكلفين: الطريقة الثانية

تقوم الأنظمة الضريبية الحديثة على مبدأ "الالتزام الطوعي" الذي يعني ان المكلفين يؤدون طواعية ما عليهم من الالتزام الضريبية الأساسية، مع تدخل محدود من جانب الإدارة الضريبية، ويحقق ذلك الالتزامات الطوعي عملياً من خلال نظام "تقدير الضريبة الذاتي"، يقوم دافع الضريبة بإعداد حساباته الختامية وتقديمها مع نماذج معينة تعدّها الإدارة الضريبية، ومن ثم تسديد مبلغ الضريبة المترتب بذمة بشكل مباشر وفق الدخل الذي قام بتحديده المكلف (محمد وجاسم، 2012)، وعليه فإن التقدير الذاتي عن طريقه يقدم المكلف وفق هذه الطريقة، تصرّحاً عن نتائج أعماله كما مبين في الدفاتر ومستنداته عن طريق التقارير المالية، غير أن البيانات التي ترد بتصرّح المكلف ليست نهائية، فالإدارة الضريبية تملك الحق بأن تدخل عليها التعديلات التي تجدها ضرورية للوصول إلى الربح الحقيقي (الخطيب والشامية، 2010، 191). ويكون الإقراراً من قبل المكلف نفسه، أو يكون الإقرار من الغير وهنا يتم تقدير المادة الخاضعة للضريبة لا بواسطة المكلف ولكن بواسطة شخص آخر غير المكلف يسمح له وضعه بمعرفة مركز الممول وحقيقة دخله كرب العمل الذي يقدم إقرار عن الأجور المدفوعة للعاملين (يونس، 2004، 164).

3- الأبعاد الأساسية لجان التدقيق ذات التأثير في مصداقية التقارير المالية

لتهيئة تقارير مالية تتسم بالإفصاح والشفافية للأطراف المستخدمة ومنها السلطة المالية لأغراض التحاسب الضريبي في ظل مبادئ لجان التدقيق، فإنها تسعى إلى تحسين عملية إدارة منظمات الأعمال والرقابة عليها وحماية مصالح المساهمين وغيرهم من ذوي العلاقة، وتجنب الغش والاحتيال وإساءة استخدام السلطات من قبل إدارة منظمات، وتقوم بدراسة القوائم المالية ومناقشة نتائج عمل المدققين الداخليين والخارجيين، بما يوفر المعلومات اللازمة للمستخدمين وفي الأوقات المناسبة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم، والالتزام بالقواعد والتعليمات والقوانين والشفافية والوضوح (حسين، 2015، 26)، بما في ذلك:

أ- دور لجان التدقيق في فاعلية نظام الرقابة الداخلية

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التدقيق في التتحقق من كفاية إجراءات نظام الرقابة الداخلية وتنفيذها بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض منظمة الأعمال، ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة، ويحق للجنة التدقيق، بدون أي قيود، الاطلاع على كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات، والمراسلات، أو غيرها من الأمور التي ترى اللجنة أهمية الاطلاع عليها (محمد، 2006، 875).

ب- دور لجان التدقيق في مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق

تعمل لجان التدقيق على دراسة وتقييم السياسات المحاسبية التي تتبعها منظمة الاعمال قبل اعتمادها وأي تغير في هذه السياسات، وتقديم ما تراه اللجنة من مقترنات بشأنها لمجلس الإدارة، وأخذ في

الاعتبار مدى ملاءمة السياسات المحاسبية لطبيعة أعمال المنظمة وأثرها على مركزها المالي ونتائج أعمالها (Gendron, et al., 2004, 171).

ت- دور لجان التدقيق في المسائلة والرقابة المحاسبية

تعد التقارير المالية مصدرًا مهمًا وأساسياً للعديد من المؤشرات الازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة لأصحاب المصالح كافة عن أي خلل أو قصور بعد تحديد المسؤولية، فهناك علاقة وثيقة بين النزاهة والشفافية في التقارير المالية والمساءلة، إذ إن فقدان النزاهة والشفافية في العملية الإدارية نتيجة عدم المساءلة الإدارية يؤدي إلى إلقاء المسؤولية على أصحاب المصالح الذين يعتمدون على بيانات مالية مضللة وغير مطابقة مع الواقع ويؤدي كذلك إلى اعتماد معالجات محاسبية خاطئة واستغلال الثغرات في المعايير المحاسبية والاجتهادات في الممارسات المحاسبية، (التميمي، 2002، 92) ويقصد بذلك أن تكون هناك متابعة وتقدير متواصل للإدارة من قبل الأطراف المعنية ذات العلاقة بالمنظمة وهم حملة الأسهم والعاملين والمجتمع، وذلك عن طريق توفير هيكل رقابي داخل المنظمة تمثل بـلجان التدقيق المستقلة وأجهزة التدقيق الداخلي التي يتم تشكيلها للقيام بواجباتها بصورة مستقلة. وفي رأي (Hermanson & Rittenberg, 2003, P: 30) أن تحقيق استراتيجية المنظمة التي بنيت عليها أهدافها يتطلب إخضاع الأطراف الآتية للمساءلة أمام أصحاب المصالح: مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والإدارة العليا، والتتحقق الداخلي، والتتحقق الخارجي . لذا فإن لجان التدقيق تعمل على تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة.

4- دور لجان التدقيق في تحقيق الإفصاح والشفافية

تعني الشفافية توفير المعلومات لغرض حماية مستقبل المساهمين ولجعل المجتمع يعترف بأن المنظمة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها، وتعد الشفافية دعامة هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة في إجراءات إدارة المنظمات وإدارة أفرادها، وقد برزت أهميتها بعد تزايد دور الاقتصادي لأسوق المال وبعد أن أصبحت التقارير المالية المنشورة مصدرًا هاماً للمعلومات الازمة لاتخاذ القرارات (مطر، 2003، 5) وتقدم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع التقارير المالية في شكل إيضاحات أو جداول مرفقة أو في صلب القوائم المالية إذ تعد هذه المعلومات جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم. ويجب الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة وبكل موضوعية وأمانة واستقامة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت . لذا تقع على عاتق لجنة التدقيق عبء ما تم اكتشافه من انتهاكات Fawzy, 2003, 5-6 المناسب دون تأخير (خلال دراسة وفحص القوائم المالية قبل اعتمادها من مجلس الإدارة للتحقق من عدالتها وجودة اكمال الإفصاح المحاسبى، فضلاً) عن متابعة مراجعتها من قبل مراقب الحسابات، والإشراف على عمليات تقصي ما تم اكتشافه من حالات الأخطاء والتلاعب وتحديد مسؤوليتها، على أن تشمل فحص القوائم المالية كل

السياسات المحاسبية المستخدمة، والتغيرات المحاسبية ، والتسويات وأثارها، والتقديرات الهامة فيها،
 وأن تكشف تقارير (5, Rastsula, 2010) المحاسبية، والبنود غير العادية، وسلامة العرض، واكتمال الإفصاح
لجنة التدقيق عن مدى التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته تجاه أصحاب الحقوق والمصالح بالمنظمة، وان تكشف
التقارير عن مدى ممارسة لجنة التدقيق لواجباتها بعناية تحقيقاً للوكالة وتحقيق الموثوقية.

5- دور اللجان في التدقيق الخارجي

ازداد أهمية لجان التدقيق مع اردياد الاهتمام تدقيق الداخلي وحاجة المنظمات الى بيانات صحيحة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وقد تم الإجماع على أن يكون أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وألا يكون من العاملين في المنظمة، وقد وضع معهد المدققين الداخليين (AII الأمريكي) بياناً بين فيه علاقة لجان التدقيق مع جهاز التدقيق الداخلي، وتحديد المسؤولية الأساسية لها في مساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بسياسات المنظمة والرقابة الداخلية، وذلك عن طريق المحافظة على خطوط الاتصال بين المجلس والتدقيق الخارجي والداخلي والإدارة المالية، والتأكيد من ان التدقيق الداخلي يقوم بفحص وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلي والحكم عليها ، ودراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة فيها ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها، والتأكيد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها (البرغوثي والجوهر، 2013، 7).

6- أثر التقارير المالية المعدة وفق منهج لجان التدقيق في تحديد الوعاء الضريبي

إن مختلف القوائم والتقارير المالية (الميزانية، كشف الدخل، ومجمل الملحق الأخرى)، وما تتضمنه من معلومات محاسبية يمثل الوسيلة الفعالة والدقيقة في تحديد الوعاء الضريبي للمنظمة والذي على أساسه يتم حساب الضريبة التي تخضع لها المنظمة بأكبر قدر من الموضوعية (SACID Djelloul, 1991, p 118)، إذ إن الإدارة الضريبية تعتمد على المعلومات المحاسبية للمنظمة، من أجل التأكيد من مدى التزامها بالقوانين المالية والجباية، وكذلك من أجل ضمان العدالة في فرض الضرائب. وعليه فإن الهدف الرئيسي لتدقيق حسابات مكلف هو تحديد مدى دقة ومصداقية تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتيجة نشاط الاعمال

للمنظمة،أي ان الغرض من الاعتماد على تدقيق الحسابات يمثل أساسا في إظهار نتائج المنظمة وبصورة سليمة وصادقة (المصري،2000،9).

أ- إجراءات الفحص الضريبي لتحديد وعاء ضريبة على شركات

إن السلطة المالية تقع على عانقها تنفيذ التشريعات الضريبية بما يتضمن التنفيذ الأفضل لتلك التشريعات،فضلا عن ضمان التزام المكلفين بتلك التشريعات وحماية حقوقهم،لذا ف إن السلطة المالية ملزمة بإجراء الفحص الضريبي ؛ لغرض التحقق من صحة المعلومات الواردة في الإقرار الضريبي للمكلف،وعليه فإن الفحص الضريبي يحدد بمعناه اللغوي البحث عن الشيء،ويعني هذا المصطلح البحث عن الأدلة وتقويمها في مجال إثبات وجود قيمة العناصر المختلفة أو البحث عن استفسارات ريحية لمنظمة الأعمال أو المركز المالي لها أو محاولة الوصول لأسباب التلاعب إذ كان هناك اي شكوك حولها (مشكور وأخرون،2014،149)،وبذلك يمكن تعريف الفحص الضريبي بأنه البحث والتقصي الموضوعي للظواهر المتعلقة بالعمليات الحقيقة التي يتضمنها الإقرار الضريبي الذي تقدمه منظمة ا لأعمال إلى السلطة المالية (المخمن،والفاخص)،بهدف التأكد من صدق تسجيل بيانات الإقرار الضريبي لنتيجة العمليات وفق متطلبات التشريعات الضريبية (سلامة،2002،660)،وعليه فإن الفحص الضريبي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها الفاحص الضريبي وفق برنامج محدد في التشريع الضريبي وتقدير يستند إلى الخبرة لتحديد وربط الضريبة المستحقة (عط،2002،181).

ب- دور لجان التدقيق في تقديم المعلومات المحاسبية للسلطة المالية

تبذر أهمية المحاسبة بتحديد المعلومات المالية وقياسها وتوصيلها إلى متizzie القرارات عن طريق المنتج النهائي لها وهي القوائم المالية (لطفي،2006،132)،وبالتالي تزويد الأطراف ذات العلاقة بمعلومات ضرورية تتصف بالمصداقية والثقة والوقتية (التوقيت المناسب) والملا عمة؛لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (العناتي،2011،303).

ومما سبق عرضه يتضح ان عدم مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة إلى السلطة المالية يؤدي إلى فقدان أهم عوامل النجاح في إجراءات التحاسب الضريبي بصورة عادلة،باعتباران السلطة المالية هي القائمة بقياس وتحديد الوعاء الضريبي بناءً على نتائج وظيفة الإفصاح المحاسبي والعرض للمعلومات المحاسبية عن طريق التقارير المالية،لذا يتضح دور وأهمية المعلومات المحاسبية في تحديد الوعاء الضريبي،لغرض إضفاء مزيد من المصداقية على المعلومات المحاسبية لتعزيز العلاقة الايجابية على عملية التحاسب الضريبي،إذ كلما زادت درجة مصداقية المكلف عند عرضه للمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير

المالية كمرفقات تقرير الضريبي (ومنها تقرير لجان التدقيق في منظمة الاعمال) إلى تعزيز دور الإفصاح المحاسبي، من ثم إلى فاعلية جودة الفحص الضريبي، وبالتالي إلى تحقيق العادل لقيمة الوعاء الضريبي.

الجانب التطبيقي: المحور الثالث

يستعرض هذا المحور نتائج التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد وحدة التحليل لغيرات التي اعتمدها من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية لـ إجاباتهم على وسائل التحليل المبنية، الوسط الحسابي والموزن، الانحراف المعياري، اختبار كرونباخ ألفا ومعامل الصدق، مصفوفة الارتباط لبيرسون واختبارها، تحليل للنموذج، تقدير معامل التحديد، وكذلك تحليل المكونات الرئيسية F للمعلمات واختبار -t- الانحدار واختبار -t- الإحصائية لعينة البحث باستخدام برنامج SPSS.

أولاً_ وصف متغيرات البحث وتشخيصها

سيتم في هذا التحليل حساب عدد التكرارات، النسب، المتوسطات والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة وكل محور من محاور الدراسة التي شملت 80 مبحوث تم استخدام 70 منها صالحة للتحليل ولخصت من خلال الجداول الآتية:

المحور الأول: تأثير لجان التدقيق على المعلومات الواردة في التقارير المالية/ يتضمن هذا المحور (10) أسئلة لخصت إجاباتها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

محور تأثير لجان التدقيق على المعلومات الواردة في التقارير المالية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أتفق بشدة (5)		أتفق (4)		لا أعلم (3)		لا أتفق (2)		لا أتفق بشدة (1)		العبارة
		النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
1.243	3.857	48.6	34	8.6	6	24.3	17	17.1	12	1.4	1	Q1
1.387	3.400	31.4	22	22.9	16	5.7	4	34.3	24	5.7	4	Q2
1.248	3.671	38.6	27	14.3	10	25.7	18	18.6	13	2.9	2	Q3
1.380	3.486	37.1	26	14.3	10	12.9	9	31.4	22	4.3	3	Q4
0.997	3.814	35.7	25	15.7	11	42.9	30	5.7	4	0	0	Q5
0.878	3.571	21.4	15	18.6	13	55.7	39	4.3	3	0	0	Q6
0.775	3.529	17.1	12	18.6	13	64.3	45	0	0	0	0	Q7
0.841	3.600	20	14	22.9	16	54.3	38	2.9	2	0	0	Q8
1.227	3.829	45.7	32	11.4	8	24.3	17	17.1	12	1.4	1	Q9
1.382	3.343	30.0	21	21.4	15	7.1	5	35.7	25	5.7	4	Q10
1.136	3.610	32.56	22.8	16.87	11.8	31.72	22.2	16.71	11.7	2.14	1.50	المعدل

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل العام لمحور تأثير لجان التدقيق على المعلومات الواردة في التقارير المالية بلغ (3.61) في حين كانت نسبة أتفق وأتفق تماماً لهذا المحور بلغ 49.43% كذلك كان أكبر متوسط من حصة السؤال الأول ومقداره (3.857) حسب آراء العينة المبحوثة.

1- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير لجان التدقيق في منظمات الاعمال، إذ بلغ (3.857)، وبانحراف معياري بلغ (1.243)، وبمقارنته الوسط الحسابي الموزون مع الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) يتبيّن أن جميع إجابات العينة تتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام وهذا مؤشر يدل على إن تطبيق

قواعد إجراءات لجان التدقيق في منظمات الاعمال يؤثر إيجابياً، من حيث قيام لجنة التدقيق بمراجعة الوضع المالي للشركة والتحقق من مدى سلامة ومصداقية القوائم المالية، وبالتالي فإن القوائم المالية المعدة لتحاسب الضريبي تضفي إلى زيادة مصدقتيها، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى ما تقوم به لجان التدقيق من إجراءات تدقيق ومراجعة إضافية لما يقوم بها التدقيق الداخلي والخارجي للمنظمة

2- يتضح إن الوسط الحسابي الموزون لمتغير لجنة التدقيق بلغ (3.400) وبانحراف معياري (1.387)، ويتبين من ذلك أن جميع إجابات العينة تتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام، وهذا مؤشر يدل على أهمية قيام لجنة التدقيق بتقييم وملائمة نظام الرقابة الداخلية للمنظمة، ويعزو الباحث ذلك إلى الدور التي تقوم به لجان التدقيق في دراسة نظام الرقابة الداخلي للمنظمة وسد الثغرات الموجودة في النظام مما يساهم في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلي.

3- يتضح أن الوسط الحسابي الموزون لمتغير مساهمة لجنة التدقيق، بلغ (3.671) وبانحراف معياري بلغ (1.248)، وتبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، وهذا مؤشر يفسر إلى مساهمة لجنة التدقيق في توفير المصداقية في التقارير المالية، عن طريق مراجعة وتقييم خطط وتقارير الرقابة الداخلية حول بيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية.

4- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير أثر لجنة التدقيق، إذ بلغ (3.486) بانحراف معياري بلغ (1.380)، وتبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار ويتبين من ذلك أيضاً أن جميع إجابات العينة تتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام وهذا مؤشر يدل على أثر إشراف لجنة التدقيق على أداء عمل التدقيق الداخلي والخارجي مما يزيد من مصداقية التقارير المالية ويعزو الباحث ذلك إلى إجراءات إشراف لجنة التدقيق على التدقيق الداخلي تساهُم في أحکام إجراءات التدقيق الداخلي للمنظمة.

5- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير لجنة التدقيق، إذ بلغ (3.814) بانحراف معياري بلغ (0.997)، وتبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، أي أن جميع إجابات العينة

تنجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام مما يدل على قيام لجنة التدقيق بالتنسيق مع مراقب الحسابات ومجلس الإدارة في مراجعة القضايا الرئيسية التي تتعلق بمبادئ وممارسات المحاسبة والتدقيق التي تتبعها المنظمة.

6- بلغ الوسط الحسابي الموزون لمتغير التزام مراقب الحسابات (3.571) وبانحراف معياري بلغ (0.878)، وتبيّن أنَّ الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، إذ إنَّراء المبحوثين غير متأكدة على أهمية التزام مراقب الحسابات بالمعايير المحلية والدولية والعمل مع إدارة الشركة لتلبية متطلبات الإفصاح في التقارير المالية، وهل ان لجنة التدقيق تقوم بتقديم تقرير حول التقييم السنوي لكفاءة مراقب الحسابات واستقلاليته وأدائه لمجلس الإدارة؟، ويعزو الباحث إلى أنَّ التقارير المالية لا تحتوي إلى تلك الإجراءات.

7- يتضح أنَّ الوسط الحسابي الموزون لاستقلالية مراقب الحسابات بلغ (3.529) وبانحراف معياري قدره (0.775)، وتبيّن أنَّ الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار وهذا يدل على عدم تأكيدية من استقلالية مراقب الحسابات، ويعزو الباحث إلى ذلك في عدم قيام المراقب بالحسابات بمهامه دون ضغط أو تدخل من قبل مجلس الإدارة المنظمة، وإنَّ لجان التدقيق تمثل دوراً جوهرياً في دعم استقلالية مراقب الحسابات وذلك عن طريق آلية متابعة من قبل اللجنة في مدى فاعلية وكفاءة إجراءات المراقب للحسابات.

8- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير إذعان الشركات لقوانين النافذة بلغ (3.600) وبانحراف معياري (0.841)، وتبيّن أنَّ الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، وهذا يشير إلى أنَّ رأي المبحوثين لا يعرفون على أنَّ لجنة التدقيق تقوم بدراسة أي عملية غش أو تصرفات غير قانونية داخل المنظمة.

9- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير آليات الحكومة بلغ (3.829) وبانحراف معياري (1.227)، وتبيّن أنَّ الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على أنَّ لجنة التدقيق تقوم بدراسة أي قصور في عمليات الرقابة الداخلية في المنظمة وإجراء تقويم لها، مما يساهم إلى زيادة مصداقية التقارير المالية.

10- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لأثر قواعد الحكومة بلغ (3.343) بانحراف معياري بلغ (1.382)، وتبيّن أنَّ الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يشير إلى أنَّ هناك أثر لجنة التدقيق عن طريق ما تقوم به من مراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بممارسات إعداد التقارير المالية بما في ذلك البيانات الرسمية للمنظمة، والتي عن طريقها تساهم في زيادة مصداقية التقارير المالية.

المحور الثاني: تفعيل لجان التدقيق ودورها في زيادة مصداقية وعدالة القوائم المالية والذي يتضمن (10) أسئلة لخصت إجاباتها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

محور تفعيل لجان التدقيق ودورها في زيادة مصداقية وعدالة القوائم المالية

الاتحراف المعياري	الوسط الحسابي	أتفق بشدة (5)		أتفق (4)		لأعلم (3)		لا أتفق (2)		لأنتفق بشدة (1)		العبارة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
1.238	3.657	37.1	26	15.7	11	25.7	18	18.6	13	2.9	2	Q11
1.380	3.471	37.1	26	12.9	9	14.3	10	31.4	22	4.3	3	Q12
0.991	3.786	34.3	24	15.7	11	44.3	31	5.7	4	0	0	Q13
0.891	3.600	22.9	16	18.6	13	54.3	38	4.3	3	0	0	Q14
0.809	3.571	20	14	17.1	12	62.9	44	0	0	0	0	Q15
0.869	3.643	22.9	16	21.4	15	52.9	37	2.9	2	0	0	Q16
1.243	3.857	48.6	34	8.6	6	24.3	17	17.1	12	1.4	1	Q17
1.416	3.371	31.4	22	22.9	16	4.3	3	34.3	24	7.1	5	Q18
1.234	3.686	38.6	27	14.3	10	27.1	19	17.1	12	2.9	2	Q19
1.349	3.486	35.7	25	14.3	10	17.1	12	28.6	20	4.3	3	Q20
1.142	3.613	32.86	23.0	16.15	11.30	32.72	22.9	16.00	11.20	2.29	1.60	المعدل

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل العام لمحور تفعيل لجان التدقيق ودورها في زيادة مصداقية وعدالة القوائم المالية بلغ (3.613) في حين كانت نسبة أتفق وأتفق تماماً لهذا المحور بلغ 49.01% كذلك كان أكبر من متوسط من حصة السؤال السابع عشر ومقداره (3.857) حسب آراء العينة المبحوثة.

11- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير منفعة التقارير المالية بلغ (3.657) وبانحراف معناري (1.238)، وتبيّن أنَّ الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يشير إلى أنَّ منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي لها كمرفقات للإقرار الضريبي وذلك عن طريق ما تقوم به لجنة التدقيق من تحقق على أنَّ إدارة التدقيق الداخلي تتبع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية.

12- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لقناة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي إذ بلغ (3.471) بانحراف معناري بلغ (1.380)، وتبيّن أنَّ الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على أنَّ قناة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي تتأثر بمستوى الإفصاح المحاسبي وبالالتزام مراقب الحسابات بالمبادئ العامة للتدقيق وقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية والمحلية فضلاً عن قيام وظيفة التدقيق الداخلي بأداء أعمالها بصورة صحيحة وباستقلالية وبوجود لجنة تدقيق في المنظمة،

وذلك عن طريق ما تقوم به لجنة لتدقيق من تحقق على أن النتائج المبنية في القوائم المالية بحيث يحقق خاصية دقة تلك المعلومات.

13- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير مستخدمي التقارير المالية بلغ (3.786) بانحراف معياري بلغ (0.991)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار مما يدل على تبني مجلس الإدارة توصيات لجنة التدقيق المتعلقة بقبول التقدير السنوي لمراقب الحسابات.

14- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير اعتماد السلطة المالية على التقارير المالية بلغ (3.600) وبانحراف معياري بلغ (0.891)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على عدم تبني مجلس الإدارة ملاحظات لجنة التدقيق المتعلقة بتغيرات في التقديرات المحاسبية ومدى ملاءمتها قبل اعتمادها في التقرير المالي السنوي.

15- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير عدم قبول التقارير المالية المقدمة من الشركات بلغ (3.571) وبانحراف معياري بلغ (0.809)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على عدم التأكيد على قيام لجنة التدقيق بدراسة القرارات الصادرة أثناء إعداد القوائم المالية بما في ذلك تقييم الموجودات والمطلوبات.

16- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير تطبيق قواعد حوكمة الشركات بلغ (3.858) وبانحراف معياري بلغ (1.011)، مما يدل على عدم تأكيد في تبني لجنة التدقيق تقييم مدى ملائمة اختيار الإدارة للمبادئ والسياسات المحاسبية.

17- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الأول، بلغ (3.857) وبانحراف معياري بلغ (1.243)، ويوضح إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، مما يدل على. تبني لجنة التدقيق في تقييم مدى ملائمة اختيار مراقب الحسابات للتقديرات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.

18- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الثاني بلغ (3.371) وبانحراف معياري بلغ (1.416)، ويوضح إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين إجراءات لجنة التدقيق وتحقيق المصداقية في التقارير المالية وتحديد الوعاء الضريبي عن طريق ما تتبعه لجنة التدقيق في تقييم مدى استيفاء القوائم المالية لبيان الوضع المالي للمنظمة وانه تم إعداده بحيادية.

- 19- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام إذ بلغ (3.686)، وبانحراف معياري عام بلغ (1.234)، ويتبين إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي مما يدل على وجود أثراً تتبناه لجنة التدقيق استيفاء القوائم المالية وإنها أخذت بنظر الاعتبار معايير الإفصاح والشفافية بوضوح.
- 20- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام إذ بلغ (3.486)، وبانحراف معياري عام بلغ (1.349)، ويتبين إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي مما يدل على وجود أثراً تتبناه لجنة التدقيق بمراجعة المؤشرات الخاصة بالأرباح في القوائم المالية قبل صدورها مما يزيد من مصداقية التقارير المالية.

المحور الثالث: دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية من أجل عدالة التحاسب الضريبي والذي يتضمن (10) أسئلة لخصت إجاباتها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3)

محور دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية من أجل عدالة التحاسب الضريبي

الاحرف المعياري	الوسط الحسابي	أتفق بشدة (5)		أتفق (4)		لأعلم (3)		لا أتفق (2)		لأنفقي بشدة (1)		العبارة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0.991	3.786	34.3	24	15.7	11	44.3	31	5.7	4	0	0	Q21
0.893	3.586	22.9	16	17.1	12	55.7	39	4.3	3	0	0	Q22
0.775	3.514	17.1	12	17.1	12	65.7	46	0	0	0	0	Q23
0.856	3.614	21.4	15	21.4	15	54.3	38	2.9	2	0	0	Q24
1.243	3.857	48.6	34	8.6	6	24.3	17	17.1	12	1.4	1	Q25
1.416	3.371	31.4	22	22.9	16	4.3	3	34.3	24	7.1	5	Q26
1.216	3.643	35.7	25	15.7	11	28.6	20	17.1	12	2.9	2	Q27
1.359	3.514	37.1	26	14.3	10	15.7	11	28.6	20	4.3	3	Q28
1.011	3.858	38.6	27	14.3	10	41.4	29	5.7	4	0	0	Q29
0.954	3.600	24.3	17	18.6	13	51.4	36	4.3	3	1.4	1	Q30
1.071	3.634	31.1	21.8	16.57	11.6	38.57	27.0	12	8.4	1.71	1.20	المعدل

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل العام لمحور دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية من أجل عدالة التحاسب الضريبي بلغ (3.634) في حين كانت نسبة أتفق وأتفق تماماً لهذا المحور بلغ 49.43% كذلك كان أكبر متوسط من حصة السؤال الأول ومقداره (3.858) حسب آراء العينة المبحوثة.

21- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير منفعة التقارير المالية بلغ (3.657) وبانحراف معياري (1.238)، وتبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يشير إلى أن منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي لها كمرفقات للإقرار الضريبي لتحديد وعاء ضريبي عادل وتحقيق فحص ضريبي فعال وذلك عن طريق تفعيل لجنة التدقيق في المنظمة مما

تساهم في تضيق الفجوة الضريبية ،مما لها أثر في زيادة مصداقية التقارير المالية الواردة لتحديد الوعاء الضريبي.

22- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لقناة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي إذ بلغ (3.471) بانحراف معياري بلغ (1.380)، وتبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على أن قناة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي تتأثر بمستوى الإفصاح المحاسبي وبالالتزام مراقب الحسابات بالمبادئ العامة للتدقيق وقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية والمحلية فضلاً عن قيام وظيفة التدقيق الداخلي بأداء أعمالها بصورة صحيحة وباستقلالية وبوجود لجنة تدقيق في الشركة. إن تفعيل لجنة التدقيق في المنظمة تساهُم في توطيد العلاقة والثقة بين المكلف والسلطة المالية.

23- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير مستخدمي التقارير المالية بلغ (3.343) بانحراف معياري بلغ (1.382)، وتبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار مما يدل على أن تحقيق المصداقية في التقارير المالية يؤثر في مستخدميها. إن تفعيل لجنة التدقيق في المنظمة تساهُم في تسهيل تطبيق أسلوب التقدير الذاتي لتحديد الوعاء الضريبي.

24- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير اعتماد السلطة المالية على التقارير المالية بلغ (3.400) وبانحراف معياري بلغ (1.387)، وتبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على ضرورة اعتماد السلطة المالية على التقارير المالية المقدمة من المكلف عند تحديد الوعاء الضريبي تساهُم تقرير لجنة التدقيق المرفق مع التقارير المالية في زيادة مصداقية المحتوى المعلوماتي لها لتحديد الوعاء الضريبي.

25- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير عدم قبول التقارير المالية المقدمة من الشركات بلغ (3.571) وبانحراف معياري بلغ (0.809)، وتبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على أن أسباب عدم قبول نتائج التقارير المالية المقدمة للهيئة يعود إلى ضعف في (الإفصاح، الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة، نظام الرقابة الداخلية، عملية الفحص الضريبي) فضلاً عن عدم استقلالية مراقب الحسابات، وكذلك تساهُم تقرير لجنة التدقيق لتحقيق فحص ضريبي فعال لتحديد الوعاء الضريبي السليم.

26- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير تطبيق منهجه لجان التدقيق، إذ بلغ (3.643) وبانحراف معياري بلغ (0.869)، مما يدل على أهمية تطبيقها في الشركات وأثراها في تحديد الوعاء الضريبي. إن تفعيل لجنة التدقيق في المنظمة تساهُم في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي والإيضاحات التي تتضمنها التقارير المالية بما يزيد من منفعتها لتحديد الوعاء الضريبي.

27- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الأول، بلغ (3.857)، وبانحراف معياري بلغ (1.243)، ويتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين تطبيق منهج لجان التدقيق من خلال بعض آلياتها. إذ تقوم لجنة التدقيق بتحقق مدى التزام مراقب الحسابات بمعايير التدقيق الدولي والمحلية بما يساهم في زيادة منفعة القوارير المالية لتحديد الوعاء الضريبي.

28- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الثاني بلغ (3.371) وبانحراف معياري بلغ (1.416)، ويتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين لجان التدقيق وتحقيق المصداقية في التقارير المالية وتحديد الوعاء الضريبي. تقوم لجنة التدقيق بتقييم مدى قيام لجنة التدقيق وظيفة التدقيق الداخلي بأداء أعمالها ومهامها بصورة صحيحة وباستقلالية بما يزيد من مصداقية التقارير المالية الواردة لحساب الضريبي.

29- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام إذ بلغ (3.686)، وبانحراف معياري عام بلغ (1.234)، ويتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي مما يدل على وجود أثر لجان التدقيق على تحديد وعاء ضريبة الدخل. إذأن تقييم تقرير لجنة التدقيق بمدى التزام مراقب الحسابات بالمبادئ العامة للتدقيق وقواعد السلوك المهني مما يزيد من مصداقية التقارير المالية.

30- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام إذ بلغ (3.486)، وبانحراف معياري عام بلغ (1.349)، ويتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي مما يدل على وجود أثر لجان التدقيق على تحديد وعاء ضريبة الدخل. إن عدم قبول نتائج الحسابات المقدمة إلى السلطة المالية تعود إلى ضعف في الإفصاح ونظام الرقابة الداخلية للمنظمة.

ثانياً: اختبار الثبات الداخلي للإستبانة (الاتساق)

في هذه الجزئية تم إيجاد معامل كرونباخ ألفا الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة)، والجدول الآتي يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل محور على إنفراد وللمقياس ككل.

جدول رقم (4)

اختبار كرونباخ ألفا ومعامل الصدق لقياس ثبات الإستبانة

عدد الفقرات	معامل الصدق	معامل كرونباخ ألفا	المحاور
10	0.979	0.959	المحور الأول
10	0.975	0.951	المحور الثاني

10	0.972	0.945	المحور الثالث
30	0.992	0.984	جميع عبارات الإستيانة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإحصائية.

إن معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعامل الصدق لكل عبارات الإستيانة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات لأنها أكبر من 60% وبالتالي يعني هنالك اتساق داخلي لأسئلة محاور الإستيانة وفترات الإستيانة بشكل عام، ومصفوفات الارتباط لمحاور الإستيانة كانت كما يأتي:

جدول رقم (5)
مصفوفة الارتباط للمحور الأول

	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	
الارتباط	Q1	1.000	.925	.810	.835	.727	.554	.531	.569	.991	.890
	Q2	.925	1.000	.772	.843	.736	.548	.596	.549	.918	.971
	Q3	.810	.772	1.000	.851	.568	.558	.542	.522	.795	.730
	Q4	.835	.843	.851	1.000	.698	.641	.637	.607	.828	.815
	Q5	.727	.736	.568	.698	1.000	.637	.729	.705	.720	.710
	Q6	.554	.548	.558	.641	.637	1.000	.828	.844	.563	.553
	Q7	.531	.596	.542	.637	.729	.828	1.000	.863	.538	.600
	Q8	.569	.549	.522	.607	.705	.844	.863	1.000	.578	.556
	Q9	.991	.918	.795	.828	.720	.563	.538	.578	1.000	.915
	Q10	.890	.971	.730	.815	.710	.553	.600	.556	.915	1.000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (5)، نلاحظ أن هنالك ارتباط طردي قوي (لأن جميعها موجبة وأكبر من 50%) ومعنى جميعها كانت تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5%). جداً بين عبارات المحور الأول (لأن قيمة

جدول رقم (6)
مصفوفة الارتباط للمحور الثاني

	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q20
--	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

الارتباط	Q11	1.000	.834	.542	.583	.560	.545	.731	.661	.953	.822
	Q12	.834	1.000	.689	.627	.625	.602	.758	.754	.820	.965
	Q13	.542	.689	1.00	.607	.679	.667	.681	.687	.537	.675
	Q14	.583	.627	.607	1.00	.824	.842	.497	.453	.530	.610
	Q15	.560	.625	.679	.824	1.00	.872	.443	.457	.516	.579
	Q16	.545	.602	.667	.842	.872	1.00	.489	.428	.502	.558
	Q17	.731	.758	.681	.497	.443	.489	1.00	.920	.774	.820
	Q18	.661	.754	.687	.453	.457	.428	.920	1.00	.715	.815
	Q19	.953	.820	.537	.530	.516	.502	.774	.715	1.00	.833
	Q20	.822	.965	.675	.610	.579	.558	.820	.815	.833	1.00

من خلال الجدول (6)، نلاحظ أن هنالك ارتباط طردي قوي (لأن جميعها موجبة وأكبر من 50%) بين جميعها كانت تساوي صفر وهي أقل من مستوى 5%أغلب عبارات المحور الثاني ومعنوي جداً (لأن قيم المعنوية .(%)5).

جدول رقم (7)
مصفوفة الارتباط للمحور الثالث

	Q21	Q22	Q23	Q24	Q25	Q26	Q27	Q28	Q29	Q30	
الارتباط	Q21	1.000	.603	.730	.670	.704	.718	.549	.653	.938	.567
	Q22	.603	1.000	.794	.850	.508	.467	.543	.596	.608	.926
	Q23	.730	.794	1.000	.827	.513	.576	.551	.612	.668	.733
	Q24	.670	.850	.827	1.000	.519	.467	.506	.559	.672	.784
	Q25	.704	.508	.513	.519	1.000	.920	.790	.799	.710	.538
	Q26	.718	.467	.576	.467	.920	1.000	.743	.788	.685	.498
	Q27	.549	.543	.551	.506	.790	.743	1.000	.832	.523	.525
	Q28	.653	.596	.612	.559	.799	.788	.832	1.000	.634	.530
	Q29	.938	.608	.668	.672	.710	.685	.523	.634	1.000	.646
	Q30	.567	.926	.733	.784	.538	.498	.525	.530	.646	1.000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (7)، نلاحظ أن هنالك ارتباط طردي قوي (لأن جميعها موجبة وأكبر من 50%) بين أغلاب جميعها كانت تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5%أغلب عبارات المحور الثاني ومعنوي جداً (لأن قيم .(%)5).

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

أ - الوسط الحسابي للإجابات على محاور الدراسة مع الوسط الحسابي للأداة (3) على أساس مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، لاختبار هذه الفرضية (One-Sample t-Test) وتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول رقم (8)

اختبار t حول متوسط إجابات محاور الدراسة

النتيجة	قيمة P	درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	قيمة متوسط الاختبار = 3			المحاور
					متوسط الخطأ المعياري	فرق الوسطين	الوسط الحسابي	
معنوي	0.000	69	1.96	5.158	0.1183	0.610	3.610	الأول
معنوي	0.000	69	1.96	5.294	0.1158	0.613	3.613	الثاني
معنوي	0.000	69	1.96	5.941	0.1068	0.634	3.634	الثالث

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية محاور البحث بلغت (3.610)، تساوي (0.000) (3.613) و (3.634) وهي جميعاً أكبر من متوسط ليكرت الخماسي في حين كانت قيم المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يعني t كمما كانت قيم -5% وهي أقل من مستوى المعنوية اتفاق العينة المبحوثة مع فرضيات محاور الدراسة حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم اختبارها، وهذا يعود إلى دور لجان التدقيق في محاور الدراسة والتي تتضمن نظام الرقابة الداخلي والتدقيق الداخلي ، وأداء مراقب الحسابات باتجاه زيادة مصداقية التقارير المالية المعدة للتحاسب الضريبي.

ب- فرضيات الارتباط: توجد علاقة بين محاور الدراسة

سرت هنا دراسة العلاقة بين المحاور الثلاث التي تضمنتها الدراسة من خلال حساب قيم معاملات الارتباط بين محاورها واختبارها تحت مستوى معنوية (0.05) وتلخيص نتائجها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (9)

معاملات الارتباط بين محاور الدراسة

النتيجة	قيمة P	معامل إرتباط بيرسون	المحاور
معنوي جداً	0.000	0.984**	الأول والثاني
معنوي جداً	0.000	0.950**	الأول والثالث
معنوي جداً	0.000	0.971**	الثاني والثالث

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن هنالك ارتباط طردي قوي مقداره 98.4% بين المحور الأول والثاني، تساوي صفر وهي أقل 95p% بين المحور الأول والثالث و 97.1% بين المحور الثاني والثالث وأن كل قيم من مستوى المعنوية (0.05) أي هنالك ارتباط إيجابي معنوي جداً (لوجود*) بين المحاور الثلاث، ولتي تتضمن محاور دور لجان التدقيق على المعلومات والبيانات المحاسبية كما في القوائم المالية للمنظمة، كما ان تعديل لجان التدقيق لها دورها في زيادة مصداقية التقارير المالية، مما يؤدي إلى زيادة اعتمادها بالنسبة إلى السلطة المالية لتحديد الوعاء الضريبي.

جـ- فرضيات التأثير: تأثير المحور الأول على الثاني وتأثير المحور الثاني على الثالث

سيتم هنا دراسة تأثير المحور الأول على المحور الثاني من خلال تقدير النموذج الخطي وحساب معامل التحديد ومن ثم اختبار فرضية التأثير وتلخيص النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (10)

تأثير المحور الأول على المحور الثاني

معامل التحديد	-قيمة p	-قيمة F	-قيمة t	المحور الثاني	القيمة الثابتة	المعار
					ميل الانحدار	الأول
0.969	0.000	2121.8	1.718 46.063	0.134 0.964		

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن المحور الأول يفسر 96.9% من التغيرات الحاصلة في المحور الخاصة باختبار معامل الانحدار أكبر من قيمتها الجدولية (1.64) مما يدل على الثاني، في حين كانت قيم أكبر من قيمتها الجدولية (3.98) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم Fـ كما نلاحظ أن قيمةـ

التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي هنالك تأثير Pـ للبيانات (وهذا ماتؤكدـ قيمةـ معنوي ذو دلالة إحصائية للمحور الأول على المحور الثاني).

تأثير المحور الثاني على المحور الثالث من خلال تقدير النموذج الخطي وحساب معامل التحديد ومن ثم اختبار فرضية التأثير وتلخيص النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (11)

تأثير المحور الأول على المحور الثالث

معامل التحديد	-قيمة p	-قيمة F	-قيمة t	المحور الثالث	القيمة الثابتة	المحور الثاني
0.943	0.000	1133.5	3.997	0.398		

		33.667	0.896	ميل الانحدار	
--	--	--------	-------	--------------	--

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن المحور الثاني يفسر 94.3% من التغيرات الحاصلة في المحور الخاصة باختبار معامل الانحدار أكبر من قيمتها الجدولية (1.64) مما يدل على الثالث، في حين كانت قيمة على معنويتها وأهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{z}_i = 0.398 + 0.896y_i$$

أكبر من قيمتها الجدولية (3.98) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم F كما نلاحظ أن قيمة - التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي هنالك تأثير للبيانات (وهذا ماتؤكد له قيمة معنوي ذو دلالة إحصائية للمحور الثاني على المحور الثالث).

خامساً: تحليل المكونات الرئيسية (Principal Component Analysis)

سيتم هنا تحليل أهمية ورتبة كل سؤال وتحديد نسبة التفسير التي توضحه لكل محور وعلى اعتبار أن هنالك علاقة قوية بين أسئلة 1 لاستبانة (5), (6) و(7)) من خلال استخدام تحليل المكونات الرئيسية وكما يلي:

-تحليل أهمية الأسئلة في المحور الأول:

جدول رقم (12)

البيان الكلي المفسر للمحور الأول

المكون	القيم المميزة			القيم المميزة المعنوية		
	المجموع	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمية	المجموع	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمية
1	10.623	79.155	79.155	10.623	79.155	79.155
2	1.121	8.353	87.509			
3	.656	4.886	92.395			
4	.305	2.271	94.666			
5	.291	2.166	96.832			
6	.196	1.464	98.296			
7	.108	.802	99.098			
8	.064	.474	99.572			
9	.057	.428	100.000			
10	-8.0E-16	-6.0E-15	100.000			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على، السانات الإحصائية.

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن القيمة المميزة للمكون الأول باستخدام مصفوفة التباين بلغت (10.623) وهي معنوية؛ لأنها أكبر من الواحد، وأن نسبة تفسير تباين المكون الأول للمحور الأول بلغت 79.155% في حين كان ترتيب الأهمية لكل سؤال من أسئلة المحور الأول موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (13) مصفوفة المكون الأول للمحور الأول

الصف	إعادة قياس	
	المكون الأول	المكون الأول
Q2	1.328	.957
Q9	1.170	.953
Q1	1.184	.953
Q10	1.301	.941
Q4	1.272	.922
Q3	1.073	.860
Q5	0.798	.800
Q7	.542	.700
Q8	.578	.687
Q6	.602	.687

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن السؤال الثاني حصل على المركز الأول في تفسير تباين المحور الأول؛ لأنه حصل على أكبر نسبة تفسير ومعامله بلغ (0.957) ويليه السؤال التاسع والأول بنسبة تفسير متساوية بلغت معاملاتها (0.953) في حين كان السؤال السادس في المركز الأخير والمعادلة الآتية تمثل ذلك المكون:

$$\hat{y}_{1i} = 0.953q_{1i} + 0.957q_{2i} + 0.860q_{3i} + 0.922q_{4i} + 0.800q_{5i} \\ + 0.687q_{6i} + 0.700q_{7i} + 0.687q_{8i} + 0.953q_{9i} + 0.954q_{10i}$$

سادسا-تحليل أهمية الأسئلة في المحور الثاني

جدول رقم (14) التباین الكلی المفسر للمحور الثاني

القيمة المميزة	القيمة المميزة المعنوية					
	نسبة التباين التراكمية	نسبة التباين	المجموع	نسبة التباين التراكمية	نسبة التباين	المجموع
1	10.125	74.919	74.919	10.125	74.919	74.919

2	1.276	9.442	84.361
3	.933	6.901	91.262
4	.464	3.430	94.692
5	.275	2.038	96.730
6	.154	1.143	97.873
7	.119	.884	98.757
8	.068	.503	99.260
9	.061	.449	99.709
10	.039	.291	100.000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن القيمة المميزة للمكون الأول (10.125) وهي معنوية؛ لأنها أكبر من الواحد، وأن نسبة تفسير تباين المكون الأول للمحور الثاني بلغت 74.919%، في حين كان ترتيب الأهمية لكل سؤال من أسئلة المحور الثاني موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (15)

مصفوفة المكون الأول للمحور الثاني

الصف	إعادة قياس	
	المكون الأول	المكون الأول
Q20	1.287	.954
Q12	1.299	.941
Q19	1.106	.896
Q17	1.111	.894
Q11	1.100	.889
Q18	1.237	.874
Q13	.758	.765
Q14	.613	.688
Q15	.547	.676
Q16	.579	.667

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن السؤال (20) حصل على المركز الأول في تفسير تباين المحور الأول ؛ لأنه حصل على أكبر نسبة تفسير ومعامله بلغ (0.954)، والتي تتضمن تبني لجنة التدقيق بمراجعة المؤشرات الخاصة بالأرباح في القوائم المالية قبل صدورها. ويليه السؤال (12) بنسبة تفسير بلغت معاملتها (0.941)، والتي تتضمن تحقيقات لجنة التدقيق من أن النتائج المبينة في القوائم المالية بحيث يتحقق خاصية دقة تلك المعلومات، وهذا ما يؤكد مضمون الدراسة في دور لجنة التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية لتحديد الوعاء الضريبي وذلك عن طريق مراجعة المؤشرات المالية ودقة البيانات قبل اعتمادها، في حين كان السؤال (16) في المركز الأخير والمعادلة الآتية تمثل ذلك المكون:

$$\hat{y}_{2i} = 0.889q_{11_i} + 0.941q_{12_i} + 0.765q_{13_i} + 0.688q_{14_i} + 0.676q_{15_i} \\ + 0.667q_{16_i} + 0.894q_{17_i} + 0.874q_{18_i} + 0.896q_{19_i} + 0.954q_{20_i}$$

سابعاً-تحليل أهمية الأسئلة في المحور الثالث

جدول رقم (16)
البيان الكلي المفسر للمحور الثالث

المكون	القيم المميزة			القيم المميزة المعنوية		
	المجموع	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمية	المجموع	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمية
1	8.475	71.082	71.082	8.475	71.082	71.082
2	1.447	12.134	83.216	1.447	12.134	83.216
3	.801	6.722	89.938			
4	.413	3.463	93.401			
5	.262	2.196	95.596			
6	.228	1.914	97.511			
7	.156	1.307	98.817			
8	.066	.554	99.372			
9	.056	.470	99.842			
10	.019	.158	100.00			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (16) نلاحظ أن القيمة المميزة للمكون الأول باستخدام مصفوفة التباين بلغت (8.475) وهي معنوية ؛ لأنها أكبر من الواحد، وأن نسبة تفسير تباين المكون الأول للمحور الثالث بلغت 71.082%، في حين كان ترتيب الأهمية لكل سؤال من أسئلة المحور الثالث موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (17)
مصفوفة المكون الأول للمحور الثالث

إعادة قياس	الصف
المكون الأول	المكون الأول
.911	Q25

Q26	1.272	.898
Q28	1.217	.895
Q27	1.027	.845
Q21	.829	.836
Q29	.835	.826
Q23	.593	.764
Q22	.658	.737
Q24	.624	.729
Q30	.693	.727

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن السؤال (25) حصل على المركز الأول في تفسير تباين المحور الأول لأنه حصل على أكبر نسبة تفسير ومعامله بلغ (0.911) ويليه السؤال (26) بنسبة تفسير بلغت معاملتها (0.898) في حين كان السؤال (30) في المركز الأخير والمعادلة الآتية تمثل ذلك المكون:

$$\hat{y}_{3i} = 0.836q_{21_i} + 0.737q_{22_i} + 0.764q_{23_i} + 0.729q_{24_i} + 0.911q_{25_i} \\ + 0.898q_{26_i} + 0.845q_{27_i} + 0.895q_{28_i} + 0.826q_{29_i} + 0.727q_{30_i}$$

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1 - أجمع أفراد عينة الدراسة على أن هناك دوراً للجان التدقيق على كفاية نظام الرقابة الداخلي للمنظمة وذلك عن طريق مجموعة من الأنظمة التي تمارسها اللجنة ومن بينها:

أ - تقوم لجنة التدقيق بمراجعة الوضع المالي للشركة والتحقق من مدى سلامة ومصداقية القوائم المالية.
ب - قيام لجنة التدقيق بتقييم وملاءمة نظام الرقابة الداخلية للمنظمة.

ت - قيام لجنة التدقيق بمراجعة وتقييم خطط وتقارير الرقابة الداخلية حول البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية.

ث - قيام لجنة التدقيق بتقييم مدى التزام المنظمة بالقوانين واللوائح التي تخص إعداد القوائم المالية.

ج - قيام لجنة التدقيق بدراسة أي عملية غش أو تصرفات غيرقانونية داخل المنظم.

ح - قيام لجنة التدقيق بدراسة أي قصور في عمليات الرقابة الداخلية في المنظمة وإجراء تقويم لها.

خ - قيام لجنة التدقيق بمراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بالممارسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية بما في ذلك البيانات الرسمية للمنظمة.

- 2 - إن لجان المراجعة كونها آلية من آليات الحكومة لها دور محوري في الارتفاع بزيادة مصداقية التقارير والقواعد المالية، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المعترف عليها، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراقب الحسابات الناجم عن تقييم أداء مراقب الحسابات مما يساهم في دور إيجابي لزيادة مصداقية التقارير المالية المعدة لتحديد الوعاء الضريبي.
- 3 - تعد لجان المراجعة كحالة الوصل بين إدارة المنظمة ومراقب الحسابات من جهة، وبين أصحاب المصالح المنظمة ومراقب الحسابات من جهة أخرى، وان كافة الأطراف ذات العلاقة بعملية المراجعة يهمهم على المدى الطويل ان تتم عملية المراجعة بكل موضوعية وكفاءة مما يؤدي إلى إضفاء الثقة على منتجات المحاسبة المالية لتعزيز اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.
- 4 - إن تطبيق قواعد وآليات لجنة التدقيقؤثر إيجابيا في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية أو القوانين النافذة.
- 5 - أجمع أفراد عينة البحث أن مهام لجنة التدقيق تساهمن في توفير المصداقية في التقارير المالية وتؤثر على أداء عمل التدقيق الداخلي والخارجي.
- 6 - أجمع أفراد عينة البحث على أن مهام لجنة التدقيق تساهمن في التزام مراقب الحسابات والمدقق الداخلي بالمعايير المحلية والدولية لأداء أعمالهم بصورة صحيحة وباستقلالية لتلبية متطلبات الإفصاح في التقارير المالية.
- 7 - أجمع أفراد عينة البحث على أن مهام لجنة التدقيق له تأثير إيجابي على منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي كمرفقات للإقرار الضريبي لتحديد وعاء ضريبي عادل وتحقيق فحص ضريبي فعال.
- 8 - أجمع أفراد عينة البحث على أن قناعة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي تتأثر بمستوى الإفصاح المحاسبي وبالالتزام مرقب الحسابات بالمبادئ العامة للتدقيق وقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية والمحالية إضافة إلى قيام وظيفة التدقيق الداخلي بأداء أعمالها بصورة صحيحة وباستقلالية وبوجود لجنة تدقيق في المنظمة.

التوصيات:

- 1 - ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في منظمات الاعمال العاملة في إقليم كورستان وتوضيح الدور الذي تقوم به، بما يعزز من قدرة هذه اللجان في بمراجعة الوضع المالي للشركة والتحقق من مدى سلامتها ومصداقية القوائم المالية. وذلك لقيامه بالمهام الآتية:

- أ - قيام لجنة التدقيق بتقييم وملائمة نظام الرقابة الداخلية للمنظمة.
 - ب - قيام لجنة التدقيق بمراجعة وتقييم خطط وتقارير الرقابة الداخلية حول البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية.
 - ت - قيام لجنة التدقيق بتقييم مدى التزام المنظم بالقوانين واللوائح التي تخص اعداد القوائم المالية.
 - ث - قيام لجنة التدقيق بدراسة أي عملية غش أو تصرفات غير قانونية داخل المنظمة.
 - ج - قيام لجنة التدقيق بدراسة أي قصور في عمليات الرقابة الداخلية في المنظمة وإجراء تقويم لها.
 - ح - قيام لجنة التدقيق بمراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بمارسات إعداد التقارير المالية بما في ذلك البيانات الرسمية للمنظمة.
- 2 - ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل منظمات الاعمال تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة التدقيق خلال العام.
- 3 - ينبغي أن يكون هناك تعاون فعال في المنظمة بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية والمدققين (الداخليين والخارجيين) لتوفير بيئة رقابية جيدة وفعالة، وأن تتسق العلاقة بينهم بالشفافية من حيث تبادل المعلومات واستقلالية المدققين وذلك للحصول على تقارير مالية موثوقة بها يمكن اعتمادها من السلطة المالية، كون لجنة التدقيق حلقة وصل بينهم.
- 4 - ضرورة تطافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور لجان التدقيق في منظمة الاعمال، لما له من دور إيجابي في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية أو القوانين النافذة، وما تعكس هذا الدور على التقارير المالية المعدة للتحاسب الضريبي.
- 5 - يجب على السلطة المالية (الإدارة الضريبية) الاعتماد على التقارير المالية لمنظمات الاعمال التي تتبنى منهج لجنة التدقيق، لعرض إنجاح تطبيق طريقة التقدير الذاتي وتقليل الاعتماد على الضوابط التي تصدره لتحديد عاء ضريبي عادل وسليم.

المصادر

اولا: العربية

- 1- حماد، طارق عبد العال، "حوكمة الشركات: المفاهيم .. المبادئ. التجارب وتطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الاسكندرية: مصر 2005.

- 2- سليمان، محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر (2006).
- 3- عطا، محمد حامد، الفحص الضريبي علمًا وعملاً، موسوعة الضريبة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 4- الجاوي، العنكي، طلال محمد علي، هيتم علي محمد، المحاسبة والتحاسب الضريبي، الطبعة الثانية، دار الكتب موزعون - ناشرون ،كريلاء، العراق، 2014.
- 5- مشكور، البعاج، الكرعاوي، سعود جايد، قاسم محمد، نجم عبد علوى، المحاسبة الضريبية أطراها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة دار البيضاء النجف، العراق، 2014.
- 6- العاتي، رضوان، إيهاب نظمي، رافت سالم، أحمد كلوبنة، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، 2011.
- 7- لطفي أمين السيد احمد، التحليل المالي لإغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمارات في البورصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية، مصر ، 2006.
- 8- المصري، احمد محمد، الإدارة الحديثة، مؤسسة الشباب الجامعية، القاهرة، مصر، 2000.
- 9- محمد، فاطمة جاسم، سهام محمد، الاتجاهات الحديثة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة في دول عربية مختارة مع الإشارة إلى العراق، مجلة دراسات البصرة، العدد (13)، 2012.
- 10- محمد، عبدالفتاح محمد، دور الحوكمة الشركات في تحقيق فاعلية وكفاءة عملية المراجعة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بنى سويف، العدد الرابع، 2006.
- 11- يونس، منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ليبيا، 200.
- 12- قدي، عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 13 - سلامه وصلاح حسن علي، نظام إعداد والفحص الضريبي تأصيل نظري وتطبيق عملي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس ، مصر، 2002.
- 14- الخطيب وشامية، خالد شحاته، احمد زهير، اسس المالية العامة، دار الوائل للنشر والتوزيع، 2010.
- 15- الزبيدي ، عبدالباسط علي جاسم، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي، الطبعة الاولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2008.
- 16- الطريق، يونس احمد ،نظم الضريبة ، الدار الجامعية ، 2004.
- 17- طاقم والعزاوي، محمد، هدى، اقتصadiات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن، 2010.

الدوريات:

- 1- التعميمي،هاشم حسن حسين،"الرقابة الاجتماعية ودورها في تقويم أداء منظمات الاعمال في الشركات المملوكة للدولة"، أطروحة دكتوراه محاسبة ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المستنصرية،2002.
- 2- العبيدي،سعيد علي،اقتضابيات المالية العامة،الطبعة الأولى،دار دجلة،عمان الاردن،2011.
- 3- مطر ، محمد، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكيم المؤسسي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس ، عمان ،الأردن، 25-24 أيلول، 2003.
- 4- البرغوثي،شادي،الجوهر،كريمة علي،"دور الجهاز التدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد من خلال المساءلة" ، مجلة دراسات محاسبية والمالية -المجلد الثامن -العدد 23 - الفصل الثاني - 2013.
- 5- السويطي، موسى سلامة، "تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي" ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ،الأردن .(2006).
- 6- دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٧). دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات في سوريا ،مجلة إربد للبحوث والدراسات ،المجلد (١١)، العدد (١).
- 7- امين،عبد الله محمود،اثر فاعلية نظام المعلومات على عملية التحاسب الضريبي،اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المستنصرية،2000.
- 8- العودة الله ، علاء، دور لجان المراجعة في تعزيز استقلالية مراجع الحسابات الخارجي فيسورية (دراسة ميدانية) ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، رسالة ماجستير ، 2010.
- 9- احمد، سامح محمد،"دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحكومة في تحسين جودة التقارير المالية،دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية ، "مجلة الأردنية في إدارة الاعمال،المجلد السابع،العدد الاول،2011.
- 10- حسين،مهند سعدي احمد،"اثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية" ، (رسالة ماجستير في المحاسبة)،كلية الاعمال،جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2015.
- 11- الصوصي،ایاد سعيد محمود ،مدى فاعلية دور اللجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة،غزة، والخارجي ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، فلسطين،2012.

ثانياً: الأجنبية

- 1- Andrew R.Goddard and Caro.Masters."Audit committee,Cadbury Code and Audit Free:An Empirical Analyses of UK Companies Management Auditing Jornal, Vol. (15), issue (7), 2000.
- 2- Arens, Alvin A., Elder, Randal J., and Mark S, Beasley. "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach", 10th ed, (2010).
- 3- Braiotta, L., the Audit committee handbook, 4th edition. New York, 2004.
- 4- Braiotta L;R Gazzaway;p.Colson;S.RamMOOTI,The Audit Committee Handbook,5th ed.,Jhan Wiley & Sons ,USA,2010.
- 5- Gendon,Y.,et al .,Getting inside the Bank Box:A Field study of practices in “Effective ”,Audit Committee Auditing “AJournal of practice &Theory,Vol,23,No.1,2004.
- 6- Fawzy, S., Assessment of Corporate Governance in Egypt, Working Paper No. 82. Egypt, the Egyptian Center for Economic Studies, 2003.
- 7- SACI Djelloul: comptabilité d'entreprise et le système économique, algerienne, OPU,Alger, 1991.
- 8- Hermanson, Dana R., & Rittenberg, Larry E., Internal Audit and Organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, 2003.
- 9- Stewart, J. & Munro, L. (2007). The Impact Of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors. International Journal of Auditing, 11(1): 51-69.
- 10- Ismail,KNIK,Audit Committee and the Amendments of Quarterly Financial Reports among Malaysian Companies .Journal pengurusan 32 , 2011.
- 11- Sawyer, LB, Dittenhofer, MA & Scheiner JH. Sawyer's internal auditing: the practice of modern internal auditing. 5th edition. Altemonte Springs, Fla: Institute of Internal Auditors. 2003.
- 12- Ratsula, Olli-Pekka, the Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earnings Management in Finnish Listed Companies, Accounting Master's thesis ,Department of Accounting and Finance, Aalto UniversitySchool of Economics , 2010.
- 13- Steven A Harrast;Lori Mason-Olsen ,Can Audit Committees Prevent Management Fraud?,the CPA Journal,Jan 2007.